وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 12 ديسمبر 2023

أخبار الطاقة

الأمير عبدالعزيز بن سلمان يشارك في مؤتمر الطاقة العربي الاقتصادية

شارك الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة اليوم في مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر، تحت شعار «الطاقة والتعاون العربي»، كما شارك في الاجتماع الـ111 لمجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في العاصمة القطرية الدوحة.

المشاركة السعودية في «cop 28» تعكس التزامها بتعزيز جهود العمل المناخي

الرياض

سلطت المملكة العربية السعودية خلال مشاركتها في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي «cop 28» الذي يعقد في مدينة إكسبو دبي، الضوء على مختلف المبادرات القائمة حاليا في المملكة في خطوة تعكس التزامها الراسخ بتعزيز جهود العمل المناخي.

وتشارك المملكة في مؤتمر الأطراف «cop 28» بجناح «معرض مبادرة السعودية الخضراء» والجناح السعودي في المنطقة الزرقاء الذي يضم سلسلة متنوعة من الحوارات والجلسات التي تتناول أهم موضوعات التغير المناخي والانتقال إلى قطاعات خضراء خالية من الانبعاثات الكربونية، حيث ضم جناح المنطقة الزرقاء حوالي 24 ورشة عمل حتى الآن بمشاركة واسعة تصل إلى 40 متحدثا من الخبراء المحليين والدوليين في مختلف المجالات.

كما شاركت المملكة بجلسات حوارية مختلفة لمناقشة الحلول ذات العلاقة بتخفيض الانبعاثات وتحول الطاقة، منها التركيز على دور تقنيات التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه في تعزيز الحلول المناخي، ودور المعادن في تحولات الطاقة وتسريع وتيرة خفض الانبعاثات في المملكة.

وتعمل المملكة بشكل دؤوب على عدة جبهات لقيادة العمل المناخي الطموح على المستوى الوطني وداخل المنطقة، وسلطت مشاركتها الضوء كذلك على هذه القيادة في الجلسات الجانبية التي عقدتها في مؤتمر الأطراف بدبي لإظهار جهودها في العمل المناخي وقيادة حلول المستقبل.

وتشمل هذه السلسلة موضوعات نوعية كتحقيق السياحة المستدامة ومكافحة تدهور الأراضي وحماية التنوع البيئي واعتماد مبدأ الاقتصاد الدائري للكربون وحلول تقنيات الاستخلاص، بالإضافة إلى تسليط الضوء على تسريع حلول الطاقة النظيفة والحد من الانبعاثات.

وتشارك المملكة بمشاريع رائدة قائمة حاليا في السعودية تحت مظلة «مبادرة السعودية الخضراء» ويصل عددها إلى أكثر من 22 مبادرة من مختلف الجهات والمؤسسات الوطنية لتعزيز التنوع الحيوي واستغلال الموارد وتحويلها إلى طاقة صديقة للبيئة ومكافحة الجفاف والحد من فقر الأمن الغذائي.

وفي هذا السياق، يشارك المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر بسبع مبادرات وأهمها مبادرة زراعة 10 مليارات شجرة، وتشارك المؤسسة العامة للري بمبادرة زراعة 2 مليون شجرة بحلول عام 2030 لتعزيز الغطاء النباتي والتنوع الحيوي في المنطقة، ويشارك المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي بنحو ست مبادرات وأهمها مبادرة حماية البيئة البحرية والساحلية وإعادة تأهيل البؤرة الملوثة.

وكما يشارك تحت مضلة مبادرة السعودية الخضراء، المركز الوطني للأرصاد، بعدد من البرامج، كالبرنامج الإقليمي لاستمطار السحب والذي يهدف إلى زيادة الهاطل المطري والتخفيف من الجفاف، إلى جانب مشاركة المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية الذي يشارك بثلاث مبادرات تهدف وصول المناطق المحمية إلى 30 % من مساحة المملكة بحلول عام 2030، بالإضافة إلى مشاركة مبادرة التوعية البيئية التي تهدف لرفع مستوى الوعي البيئي لدى المجتمع.

وفي إطار الأمن الغذائي، يضم معرض مبادرة السعودية الخضراء الواقع في المنطقة الخضراء بـ«cop 28» مبادرة البرنامج الوطني للحد من فقر الأمن الغذائي، ومن ناحية أخرى يشارك المركز الوطني للإدارة النفايات بمبادرتين إحداهما ترسم خارطة طريق ومخطط استراتيجي لإدارة النفايات بشكل صديق للبيئة في المملكة، وتشارك المؤسسة العامة لتحلية المياه بالمحطة المستقبلية التي تعمل بتقنية «التناضح العكسي».

النفط يواصل مكاسبه مع تجدد مشتريات الاحتياطيات الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي الرياض

ارتفعت أسعار النفط في افتتاح تداولات الأسبوع، أمس الاثنين لتواصل مكاسبها للجلسة الثانية حيث قدمت الجهود الأمريكية لتجديد مشتريات الاحتياطيات الاستراتيجية بعض الدعم، على الرغم من استمرار المخاوف من تخمة معروض الخام وضعف نمو الطلب على الوقود العام المقبل.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 0.7 بالمئة، أو 56 سنتاً، إلى 76.40 دولاراً للبرميل، في حين بلغت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 71.71 دولاراً للبرميل، مرتفعة أيضا 0.7 بالمئة، أو 48 سنتاً. وقفز كلا العقدين أكثر من 2 % يوم الجمعة، لكنهما تراجعا للأسبوع السابع على التوالي، وهي أطول سلسلة انخفاضات أسبوعية لهما منذ 2018، بفعل المخاوف المستمرة من تخمة المعروض.

وأدى ضعف الأسعار الأخير إلى جذب الطلب من الولايات المتحدة، التي سعت إلى الحصول على ما يصل إلى 3 ملايين برميل من النفط الخام لاحتياطي البترول الاستراتيجي للتسليم في مارس 2024.

وقال توني سيكامور، محلل منصة التداول عبر الإنترنت، آي جي، في مذكرة: «نعلم أن إدارة بايدن موجودة في السوق وتتطلع إلى إعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي، وهو ما سيوفر الدعم»، مضيفًا أن الأسعار تتلقى الدعم أيضًا من خلال مؤشرات الرسم البياني الفني.

وعلى الرغم من تعهد منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها، فيما يعرف بمجموعة أوبك+، بخفض الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الأول، إلا أن المستثمرين ما زالوا متشككين في انخفاض الإمدادات. ومن المتوقع أن يؤدي نمو الإنتاج في الدول غير الأعضاء في أوبك إلى فائض في العرض العام المقبل.

وتتوقع آر بي سي كابيتال ماركتس، سحب مخزون قدره 700 ألف برميل يوميًا في النصف الأول ولكن 140 ألف برميل يوميًا فقط للعام بأكمله. وقال محللو آر بي سي في مذكرة: «ستظل الأسعار متقلبة وبلا اتجاه حتى ترى السوق نقاط بيانات واضحة تتعلق بتخفيضات الإنتاج الطوعية».

وأضاف المحللون أنه مع عدم تنفيذ التخفيضات حتى الشهر المقبل وبيانات الإنتاج على مستوى الدول التي ستتبع في وقت لاحق من شهر يناير، سيكون الأمر متقلبًا لمدة شهرين قبل أن يكون هناك وضوح أولي بشأن البيانات القابلة للقياس بشأن الامتثال. وأظهرت أحدث بيانات مؤشر أسعار المستهلك من الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، تزايد الضغوط الانكماشية حيث ألقى ضعف الطلب المحلي بظلال من الشك على الانتعاش الاقتصادي في البلاد. وتعهد

المسؤولون الصينيون يوم الجمعة بتحفيز الطلب المحلي وتعزيز الانتعاش الاقتصادي في عام 2024.

ويترقب المستثمرون هذا الأسبوع إرشادات بشأن سياسات أسعار الفائدة من اجتماعات خمسة بنوك مركزية، بما في ذلك مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وبيانات التضخم في الولايات المتحدة، لتأثيرها على الاقتصاد العالمي والطلب على النفط. وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة للعملاء، النفط يستقر بعد أن أدت المخاوف من التخمة إلى أسوأ موجة خسارة منذ عام 2018. وقالوا، استقرت أسعار النفط بعد أطول سلسلة خسائر أسبوعية منذ خمس سنوات، مدفوعة بمؤشرات على أن العرض بدأ يفوق الطلب.

ولاحظوا، بأنه جرى تداول خام برنت فوق 76 دولاراً للبرميل بعد أن سجل سبعة أسابيع من الانخفاضات، في حين اقترب خام غرب تكساس الوسيط من 71 دولاراً. وساعد تقرير الوظائف الأمريكي الذي جاء أقوى من المتوقع وخطط إعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي النفط الخام على وقف سلسلة خسائر استمرت ستة أيام يوم الجمعة. وانخفض النفط بنحو الخمس منذ أواخر سبتمبر، حتى أن تخفيضات إضافية في الإنتاج من أوبك +، وتصريحات السعودية وروسيا بإمكانية تمديد القيود إلى ما بعد مارس، فشلت في وقف الانزلاق. فالإنتاج من خارج التحالف، وخاصة الولايات المتحدة، آخذ في الارتفاع، ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الطلب الصيني في العام المقبل، وهناك فرصة لحدوث ركود في الولايات المتحدة.

وقال يب جون رونغ، استراتيجي السوق لدى آي جي آسيا بي تي إي: «لا تزال المكاسب محدودة إلى حد ما في الأسبوع الجديد بسبب مخاوف الطلب الصيني». «وقد يؤدي مستوى الأسعار الحالي إلى تجديد مخزون احتياطي النفط الاستراتيجي الأمريكي، ولكن يبقى أن نرى ما إذا كان هذا يمثل الحد الأدنى الحقيقي لأسعار النفط». وقد توفر التقارير الشهرية هذا الأسبوع، الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية، ومنظمة الدول المصدرة للنفط، ووزارة الطاقة الأمريكية بعض الوضوح بشأن أساسيات العرض والطلب. وسيراقب المستثمرون أيضًا القرار النهائي لسعر الفائدة الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي لهذا العام.

وقد استفاد المستهلكون، بما في ذلك شركات الطيران والمرافق العامة، من التراجع الأخير لشراء براميل أرخص، وسط موجة من فروق أسعار الشراء المتداولة في برنت، مما يحد من تأثير انتعاش أسعار النفط الخام على المشترين. وفي الوقت نفسه، تستمر الفترات الزمنية في إظهار علامات الضعف. وتظل فروق الأسعار لمدة ثلاثة أشهر لكل من برنت وخام غرب تكساس الوسيط في هيكل تنازلي هبوطي - عندما يتم تداول العقود الآجلة بعلاوة على العقود الأقرب. وكان فارق سعر برنت لمدة ثلاثة أشهر 17 سنتًا في حالة كونتانغو، مقارنة بـ86 سنتًا في الهيكل المعاكس الصعودي المتخلف قبل شهر.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط ترتفع وسط الآمال الاقتصادية الأمريكية مع بدء أسبوع مليء بالأحداث البنكية. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، حيث أظهرت البيانات الصادرة الأسبوع الماضي بعض المرونة في الاقتصاد الأمريكي، على الرغم من أن المتداولين كانوا على حافة الهاوية إلى حد كبير قبل سلسلة اجتماعات البنك المركزي هذا الأسبوع، وأبرزها بنك الاحتياطي الفيدرالي.

وقد أيدت وزارة الطاقة هذه الفكرة قائلة إنها تريد شراء ما يصل إلى 3 ملايين برميل من النفط لإعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي، والذي انخفض إلى أدنى مستوى له منذ 40 عامًا تقريبًا خلال العام الماضي. ومع ذلك، فإن أي انتعاش كبير في أسعار النفط كان محدودًا قبل سلسلة من اجتماعات البنوك المركزية الرئيسية والقراءات الاقتصادية هذا الأسبوع. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير، لكن توقعاته بشأن تخفيضات أسعار الفائدة المخطط لها في عام 2024 ستتم مراقبتها عن كثب بعد الإشارات الأخيرة على قوة سوق العمل.

وبعد اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي، سيتم أيضًا إصدار بيانات التضخم الأمريكية لشهر نوفمبر هذا الأسبوع. وبعيدًا عن بنك الاحتياطي الفيدرالي، من المقرر أيضًا اتخاذ قرارات بشأن أسعار الفائدة من بنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي والبنك الوطني السويسري هذا الأسبوع. ومن المرجح أن تظل الظروف النقدية العالمية متشددة حتى عام 2024، مما يحد من النمو الاقتصادي ويؤثر على الطلب على النفط الخام. وقد أثرت هذه الفكرة بشكل كبير على النفط حتى عام 2023، مما يحد من أي ارتفاع كبير من تخفيضات إنتاج أوبك +.

وكان الضعف الاقتصادي في الصين أكبر دولة مستورة للنفط في العالم، أيضا نقطة خلاف رئيسية. وأظهرت بيانات الأسبوع الماضي أن واردات الصين من النفط انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ أربعة أشهر في نوفمبر، وسط ارتفاع المخزونات وضعف الطلب على الوقود.

وأدت المخاوف بشأن الاقتصاد الصيني إلى الحد من مكاسب أسعار النفط. وأظهرت بيانات الجمارك الصينية أن واردات النفط الخام في نوفمبر انخفضت بنسبة 9 ٪ عن العام السابق، حيث أدى ارتفاع مستويات المخزون وضعف المؤشرات الاقتصادية وتباطؤ الطلب من مصافي التكرير المستقلة إلى إضعاف الطلب.

المصافي الآسيوية تتجاهل خفض أوبك+ مع التزام موردي الشرق الأوسط بتعهداتهم

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

لم تكن شركات التكرير الآسيوية منزعجة على نطاق واسع من التزام أوبك وتحالفها الجديد بالحد من إنتاج المجموعة من النفط الخام وصادراتها طوال أوائل عام 2024، حيث من المتوقع أن يواصل كبار الموردين في الشرق الأوسط إعطاء الأولوية لعملائهم في الشرق الأقصى وتوفير أحجام تعاقدية مستقرة الأجل.

وقالت المملكة العربية السعودية في 30 نوفمبر إنها ستمدد تخفيضاتها الطوعية لإنتاج النفط الخام بمقدار مليون برميل يوميًا حتى الربع الأول من عام 2024، بينما وافقت روسيا على خفض الإمدادات بمقدار 500 ألف برميل يوميًا للمدة نفسها. وسيلتزم العديد من أعضاء أوبك+ الآخرين أيضًا بتخفيضات طوعية في الإمدادات، ليصل إجمالي التخفيض من قبل التحالف إلى 2.2 مليون برميل يوميًا للأشهر الثلاثة الأولى من العام المقبل، وتحافظ أوبك+ منذ فترة طويلة على موقف حازم للسيطرة على مستويات إنتاج النفط الخام للمجموعة والحد منها، لكن المنتجين الرئيسين في الشرق الأوسط يحترمون تمامًا طلب ومتطلبات العملاء في شرق آسيا، حيث تفي أرامكو السعودية، وشركة بترول أبوظبي الوطنية باستمرار بعقود التوريد الشهرية محددة المدة بالنسبة للمشترين، وفقًا للتجار ومديري المواد الخام في مصافي التكرير التايلاندية واليابانية والتايوانية والكورية الجنوبية والصينية الكبرى.

واستوفت أرامكو السعودية بالكامل ترشيحات معظم شركات التكرير الآسيوية للنفط الخام للتحميل في ديسمبر دون إجراء أي تخفيضات، في حين خصصت أدنوك إمدادات كاملة الأجل لمعظم المشترين الآسيويين لتحميل الخام في فبراير، وفقًا للمشاركين في السوق الذين شملهم استطلاع ستاندرد آند بورز جلوبال

وقال مدير مواد خام في مصفاة كورية جنوبية كبرى: «لم تخطرنا أرامكو السعودية مطلقًا بأنها ستضطر إلى خفض وتعديل إمداداتنا الشهرية لرفع البراميل بسبب خفض أوبك+، وإذا كان هناك أي شيء، فقد كانوا حريصين على تزويدنا بالمزيد، خاصة مع تفضيل الهند والصين للخام الروسي على خامات الشرق الأوسط».

وأظهرت أحدث البيانات الصادرة عن مؤسسة النفط الوطنية الكورية أنه في الأشهر التسعة الأولى، استوردت كوريا الجنوبية 543.62 مليون برميل من النفط الخام من منتجي الشرق الأوسط، ارتفاعًا من 524.95 مليون برميل تم استلامها خلال الفترة نفسها من العام السابق.

رعاية العملاء المهمين

وقال مدير مواد اللقيم في مصفاة تايوانية: «أرامكو وأدنوك حريصتان على فعل أي شيء لدعم أسعار النفط، لكنهما تدركان تماما الأهمية الكبيرة لرعاية عملائهما المهمين للغاية في آسيا». وتعتمد اليابان بشكل كبير على النفط الخام عالي الكبريت في الشرق الأوسط، كما أن رابع أكبر مستورد للنفط الخام في آسيا لم يتضور جوعاً من إمدادات الخليج العربي، وفقاً لاستراتيجي شراء النفط الخام في شركتين يابانيتين كبيرتين لتكرير النفط بما في ذلك كوزمو أويل.

وقال محلل استراتيجي لتجارة النفط الخام في إحدى شركات التكرير اليابانية الكبرى: «إن أرامكو، وأدنوك، ومؤسسة البترول الكويتية، وشركة تسويق النفط العراقية، سومو وآخرون لديهم تاريخ طويل من العلاقات التجارية والموثوقة للغاية مع اليابان. ولو لم يكن هناك استقرار وثقة في إمدادات الشرق الأوسط، لما كانت اليابان تستورد أكثر من 95 % من احتياجاتها من تلك المنطقة الواحدة»، وفي الوقت نفسه، استوردت الصين 5.31 ملايين برميل يومياً من النفط الخام من منتجي الشرق الأوسط، أي ما يزيد قليلاً على 5.3 ملايين برميل يومياً تم شراؤها من منطقة الخليج العربي في العام السابق، حسبما أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك.

وقالت مصادر في مصافي التكرير وتجار الخام عالي الكبريت في جميع أنحاء آسيا: إن ارتفاع استهلاك الصين من خام الخليج العربي في الأشهر العشرة الأولى هو إشارة واضحة إلى أن أكبر مستهلك للنفط في آسيا لم يشهد أي انقطاع خطير في مشتريات الخام عالي الكبريت في أوقات تخفيضات أوبك+ المطولة.

كما أشارت شركات التكرير الكبرى في كوريا الجنوبية واليابان وتايلاند وتايوان إلى أنها لا تحتاج بالضرورة إلى الاعتماد بشكل مفرط على إمدادات الخليج العربي، حيث يتم عرض وفرة من الخام الأميركي الخفيف في آسيا بسعر جذاب وسط تضييق امتداد سعر برنت-دبي.

وتولي شركات التكرير الكورية الجنوبية، بالإضافة إلى عدد كبير من مستوردي النفط الخام الآخرين في شرق آسيا اهتماماً وثيقاً بفرص التجارة المراجحة لجلب شحنات أميركية وافرة منذ يوليو، حيث بدأ فرق سعر برنت-دبي في الاتجاه نحو الانخفاض، في حين يتوقع المشاركون في السوق أن رفع العقوبات عن النفط الفنزويلي سيؤثر على فرق الأسعار في خام غرب تكساس الوسيط ميدلاند، حيث إن المزيد من النفط الخام الفنزويلي المتجه إلى الولايات المتحدة قد يؤدي إلى زيادة صادرات الخام الأميركي الخفيف.

وبلغ متوسط امتداد برنت/دبي للعقود الآجلة للمقايضات، وهو مؤشر رئيس لعلاوة برنت على مؤشر الشرق الأوسط، 99 سنتًا للبرميل في الربع الثالث، وهو ما يمثل أضيق فرق ربع سنوي منذ 48 سنتًا للبرميل في الربع الرابع من عام 2020، حسبما أظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال.

ويؤدي ضعف الدرجات الخام الحلوة المنتجة في الأميركيتين وبحر الشمال وأفريقيا المرتبطة بالمعيار الأوروبي إلى جعل درجات الخام الحلوة المختلفة المنتجة في الأميركيتين وبحر الشمال وأفريقيا أكثر اقتصادية مقارنة بالدرجات المرتبطة بدبي. وانقلب الفارق إلى سلبي عند سالب 14 سنتاً للبرميل في 17 نوفمبر، وقيمت بلاتس آخر مرة الفارق عند زائد 39 سنتاً للبرميل في 30 نوفمبر.

وارتفعت واردات اليابان من النفط الخام الأميركي ما يقرب من ستة أضعاف خلال الشهر و5.7 ٪ على أساس سنوي إلى 81816 برميلًا يوميًا في أكتوبر، وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة. واستوردت كوريا الجنوبية 14.82 مليون برميل من الولايات المتحدة الشهر الماضي، بزيادة 83.5 % عن سبتمبر، مسجلة أعلى شحنة شهرية منذ 15.09 مليون برميل في يناير 2022.

وفي مكان آخر، سمع أن شركة سي بي سي التايوانية قد اشترت ثلاث ناقلات نفط عملاقة من خام غرب تكساس الوسيط الأميركي ميدلاند لتسليم فبراير بعلاوة تتراوح بين 3.25 دولار - 3.50 دولار للبرميل إلى خام برنت الأجل في يناير.

وانخفضت واردات كوريا الجنوبية من النفط الخام من المملكة العربية السعودية، أكبر مورد لها، باستثناء الشحنات من المنطقة المحايدة السعودية الكويتية، بنسبة 12.3 ٪ على أساس سنوي إلى 24.24 مليون برميل في أكتوبر، لكن مصادر المصافي أشارت إلى أن التخفيض لا يتعلق بالتزامات أوبك الرئيسة لخفض الإنتاج.

وقال مدير المواد الخام في مصفاة كورية جنوبية كبرى: «نطلب أحيانًا رفع الحد الأدنى فقط من الحجم التعاقدي، ولا علاقة لذلك بالتزامات المملكة العربية السعودية بخفض الإنتاج»، مضيفاً: «ونحن لسنا قلقين بشأن أمن إمدادات النفط الخام الحامض في الشرق الأوسط».

في وقت، ارتفعت واردات كوريا الجنوبية الإجمالية من النفط الخام في أكتوبر بنسبة 4.4 % عن العام السابق مع استفادة شركات التكرير بالكامل من الفارق الضيق بين سعر برنت ودبي لجلب حوالي 7 ناقلات نفط عملاقة من الخام الأميركي في الشهر، في حين ظل التجار واثقين أيضًا من أمن إمدادات النفط الخام الحامض في الشرق الأوسط لفصل الشتاء وعام 2024، حسبما ذكرت مصادر الصناعة خلال الفترة من 17 إلى 22 نوفمبر، بناءً على أحدث البيانات الجمركية.

وأظهرت بيانات من دائرة الجمارك الكورية أن رابع أكبر مستورد للنفط الخام في العالم تلقى 83 مليون برميل، أو 2.68 مليون برميل يومياً، من النفط الخام الشهر الماضي، مقارنة بـ 79.53 مليون برميل استقبلها في العام السابق.

وارتفعت الشحنات من الولايات المتحدة في أكتوبر، ومعظمها من الخامات الخفيفة، بنسبة 15.1 ٪ على أساس سنوي إلى 14.96 مليون برميل، وهو ما يمثل أعلى واردات شهرية من منتج أميركا الشمالية منذ 15.09 مليون برميل في يناير 2022.

وطوال الربع الثالث، مهد الفارق الضيق بين خام برنت وخام دبي الطريق لمزيد من مشتريات الخام الحلو لتسليم الربع الرابع حيث ساعد في تحسين اقتصاديات التكرير بشكل عام، في حين كانت أسعار البيع الرسمية للخام الحامض في الشرق الأوسط آخذة في الارتفاع، حسبما ذكرت مصادر إدارة المواد الخام في شركتي تكرير كوريتين جنوبيتين رئيستين.

وتمتلك شركات التكرير الكورية الجنوبية شبكة تجارية واسعة في جميع أنحاء العالم، مما يسمح لها بالاستفادة من كل فرص تداول المراجحة، مع تعزيز أمن إمداداتها في أوقات تخفيضات إنتاج أوبك+ المطولة، حسبما قال محلل أبحاث السوق في جمعية البترول الكورية ومقرها سيول.

المناخ.. الأسوأ لم يأتِ بعد الرياض

هل تنجح الإمارات في التوصل إلى توافق بين الدول الأطراف المجتمعة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في دبي؟ فيما ينتظر آلاف المندوبين والمراقبين مسودة اتفاق تمثل حلًا وسطًا حول الوقود الأحفوري الملوِّث، بعد أن دعا الأمين العام للأمم المتحدة الاثنين إلى التحلي «بحسن النية».

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الذي وصل مساء الأحد إلى دبي «نحن في سباق مع الزمن»، قبل أن يدعو الأطراف المشاركة في مؤتمر المناخ الثامن والعشرين (كوب 28) إلى إظهار «أقصى قدر من المرونة» و«حسن النية» لضمان نجاح المؤتمر.

كان غوتيريش، حاسمًا بقوله إنه «لا بد» أن يلحظ النص النهائي «الحاجة إلى الابتعاد عن كل مصادر الوقود الأحفوري، وفق جدول زمني يتماشى مع 1,5 درجة مئوية» بصفتها الحد الذي ينبغي عدم تجاوزه للاحترار العالمي.

ولكن مراعاة لمطالب الدول النامية بإتاحة مزيد من الوقت لها، قال غوتيريش «هذا لا يعني أن جميع البلدان يجب أن تستغني عن الوقود الأحفوري في الوقت نفسه». وهو ما يعني أن على الدول الغنية أن تكون قدوة وأن تساعد الأشد فقرًا على تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، وتوفير الكهرباء لمواطنيها ومصانعها.

من جانبه، دعا الأمين التنفيذي لاتفاقية الامم المتحدة الإطارية، بشأن تغير المناخ سايمن ستيل الإثنين الدول المجتمعة في دبي، إلى التخلص من «العقبات التكتيكية العقيمة»، فيما تواصل السعودية معارضة إدراج بند يدعو للحد تدريجيًا من الوقود الأحفوري في الاتفاق النهائي.

وقال ستيل «ليس لدينا دقيقة لنضيعها في الوقت الأخير المتبقي الحاسم.. من الممكن تحقيق أعلى مستويات الطموح» لكلا الموضوعين غير المنفصلين عن بعضهما في الجوهر، وهما خفض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن النفط والغاز والفحم و«سبل» تمويل المرحلة الانتقالية للطاقة ومشاريع التنمية في الدول الأكثر فقرًا.

وفيما تواصل وفود نحو 200 دولة المفاوضات المكثفة للتوصل إلى اتفاق، تم إلغاء العديد من الفعاليات العامة المعلن عنها في اللحظة الأخيرة الاثنين، بينما لا يزال الجميع ينتظر صدور مسودة جديدة للنص الختامي.

وقال وزير المناخ الدنماركي دان يورغنسن «لماذا لم يصدر النص بعد؟ لأن الأمر صعب»، مع إشادته بجهود رئاسة المؤتمر على عملها «الدؤوب».

أعلن عن عقد جلسة موسعة في السادسة مساء (14,00 ت غ).

وبعد صدور النص الجديد ستبدأ جلسات مكثّفة من المفاوضات، يصل خلالها المندوبون والمراقبون الليل بالنهار. وخلال 28 عامًا، نادرًا ما انتهت مؤتمرات المناخ في الوقت المحدد.

إلا أنّ رئيس كوب 28 الإماراتي سلطان الجابر، الذي يشغل أيضًا منصب رئيس شركة «أدنوك» النفطية، وعد باتفاق «تاريخي» في 12 ديسمبر، الذي يصادف الذكرى السنوية لإعلان اتفاق باريس الذي يؤكد أنه يهتدي به.

موقف بنّاء للصين

وينصّ الاتفاق المبرم عام 2015 على حصر الاحترار العالمي بأقلّ من درجتين مئويّتين، مقارنة بحرارة العالم خلال الفترة، التي سبقت الثورة الصناعية، وإذا أمكن بحدود 1,5 درجة مئوية.

وحتى الآن لم يحرز مندوبو الدول والوزراء تقدمًا يُذكر على الرغم من المفاوضات الماراتونية واللقاءات الثنائية التي تجري في أجواء متكتمة في مدينة «إكسبو دبي»، مقرّ إقامة المؤتمر.

وتأمل البلدان النامية الحصول على الدعم المالي لعملية التحول. وقالت الرئيسة السابقة لمجموعة الدول الأقل تقدمًا السنغالية مادلين ضيوف سار «لا يمكننا مغادرة دبي من دون أن تكون لدينا رؤية واضحة، حول كيف ستتم مواكبة بلداننا خلال عملية الانتقال في مجال الطاقة».

وفي المؤتمر، يتحدث الجميع عن الصين ومبعوثها شيه تشن هوا المخضرم والمقرب من المبعوث الأميركي جون كيري.

وقد يشكل الاعلان المشترك الذي صدر عن الولايات المتحدة والصين في تشرين الثاني/نوفمبر أساسًا للاتفاق النهائي لمؤتمر دبي. في هذا الإعلان تجنّب البلدان المسؤولان عن 41 % من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة، التطرق إلى «التخلي» عن الوقود الأحفوري واستعاضاً عن ذلك بالقول إن الطاقات المتجّددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح...) ينبغي أن تحلّ محلّ الطاقات الأحفورية تدريجيًا.

وقال مصدر قريب من رئاسة كوب 28 إن مختلف المجموعات تنتظر النصّ الجديد «للكشف عن أوراقها» الحقيقية.

ويرى المشاركون، سواء انتموا إلى منظمات غير حكومية أم كانوا مندوبي دول، أن الاتفاق لم يكن يومًا أقرب إلى الإيذان ببداية نهاية النفط والغاز والفحم التي سمح حرقها منذ القرن التاسع عشر بالنمو الاقتصادي العالمي، لكنّ ثمنه كان ارتفاع حرارة الأرض 1,2 درجة مئوية.

إنعاش الولايات المتحدة احتياطياتها الاستراتيجية يدعم النفط .. ومخاوف التخمة تكبح المكاسب

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تلقت أسعار النفط دعما جيدا في مستهل الأسبوع الجاري، من سعي الولايات المتحدة لإنعاش احتياطياتها النفطية الاستراتيجية، بينما يكبح المكاسب استمرار المخاوف من تخمة المعروض من الخام، وتوقعات ضعف نمو الطلب على الوقود في العام المقبل.

ورجح تقرير لبنك ستاندرد تشارترد أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 92 دولارا للبرميل في الربع الأول من عام 2024، و94 دولارا للبرميل في الربع الثاني، و98 دولارا للبرميل في الربع الثالث، و96 دولارا للبرميل في الربع الرابع، و98 دولارا للبرميل بشكل عام في عام 2024.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن مستقبل صناعة النفط إيجابي للغاية»، موضحين أن الإحصائيات تشير إلى أن أرباح النفط آخذة في الارتفاع، حيث يخطط عديد من الشركات الكبرى لزيادة الاستثمارات في استخراج الوقود التقليدي في المستقبل.

وذكر المحللون أن الولايات المتحدة شهدت عاما قياسيا في نمو الإنتاج النفطي، كما أن شركتي شيفرون وإكسون موبيل منشغلتان بالاستحواذ على شركات منافسة تتمتع باحتياطيات غير مستغلة، ما يشير إلى أنهما تعتقدان أنهما غير قلقتين بشأن التهديد المزعوم الذي يلوح في الأفق المتمثل في ذروة النفط.

وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن جهود (أوبك +) تصب في مصلحة استعادة التوازن في السوق»، مشيرا إلى أن ملء الاحتياطي الأمريكي مجددا يدعم توقعات الطلب ويوفر دعما للأسعار، لافتا إلى تأكيد بنك ستاندرد تشارترد أنه فيما يتعلق بتوقعات العرض والطلب، فإن نتائج اجتماع «أوبك +» تبدو داعمة بشكل كبير، حيث تم التحوط لزيادات إنتاج مؤثرة في الربع الأول من عام 2024.

وأوضح أن اجتماع «أوبك +» ركز على التوقعات الاقتصادية السلبية للاقتصاد العالمي خاصة الركود في الولايات المتحدة، لافتا إلى توقعات تشير إلى سحب مخزون عالمي قدره 0.5 مليون برميل يوميا في الربع الأول من العام المقبل.

من جانبه، ذكر ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن طوعية تخفيضات «أوبك +» لا تقلل من أهميتها، خاصة أنها ليست المرة الأولى التي يعتمد فيها التحالف على تخفيضات الإنتاج الطوعية من قبل كبار المنتجين التي أثبتت فاعليتها في فترات سابقة أكثر صعوبة من الفترة الراهنة.

وتوقع أن تخفيضات إنتاج النفط الخام البالغة 1.7 مليون برميل يوميا الموعودة للربع الأول من عام 2024 من المرجح أن يتم تنفيذها بالكامل، مبينا أن بعض التراجعات السعرية التي أعقبت اجتماع وزراء «أوبك +» تعود إلى عدم قدرة بعض المتداولين على الفهم الصحيح لأبعاد تلك القرارات.

من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، «إن نتائج اجتماع (أوبك +) تبدو واضحة للغاية لكل المعنيين بالسوق النفطية»، متوقعا أن يظهر المتداولون التزاما كبيرا بمراكز شراء جديدة مع تلاشي أي غموض بشأن تخفيضات «أوبك +» المستمرة.

ولفت إلى استمرار التخفيضات الإنتاجية من جانب دول التحالف في محاولة دعم أسعار النفط الخام، لكن الاتجاه الصعودي قد يكون صعبا، بينما تهيمن المخاوف من الركود على الاقتصاد العالمي على الرغم من أن الطلب على النفط لا يزال قويا للغاية.

بدورها، ذكرت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة أجركرافت الدولية، أن أوبك حريصة دائما على تأكيد الحاجة المستمرة إلى جميع موارد الطاقة، كما كانت حريصة على رفض أي اتفاقيات تستهدف الوقود التقليدي في مفاوضات المناخ الأخيرة.

وسلطت الضوء على أهمية تصريحات هيثم الغيص أمين عام أوبك، التي أكد فيها أن المنظمة ستستمر في الدعوة إلى تقليل الانبعاثات وليس المفاضلة بين مصادر الطاقة، مشيرة إلى أن العالم يحتاج إلى استثمارات كبيرة في جميع الطاقات بما في ذلك الهيدروكربونات وجميع التقنيات وفهم احتياجات جميع الشعوب من الطاقة، حيث يجب أن تكون تحولات الطاقة عادلة ومنصفة وشاملة. وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أمس مواصلا مكاسبه لثاني جلسة.

وخلال التعاملات أمس ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 11 سنتا أو 0.2 في المائة إلى 75.95 دولار للبرميل، وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط سبعة سنتات أو 0.1 في المائة إلى 71.30 دولار للبرميل.

وقفز الخامان بأكثر من 2 في المائة يوم الجمعة، لكنهما انخفضا لسابع أسبوع على التوالي وهي أطول فترة تراجع أسبوعي منذ 2018 مع استمرار المخاوف بخصوص تخمة المعروض.

وأدى ضعف الأسعار إلى زيادة الطلب من الولايات المتحدة التي تسعى لإضافة ثلاثة ملايين برميل من الخام إلى احتياطي البترول الاستراتيجي للتسليم في مارس 2024. ويتلمس المستثمرون هذا الأسبوع مؤشرات بخصوص أسعار الفائدة من اجتماعات خمسة بنوك مركزية، منها المركزي الأمريكي، وبيانات التضخم الأمريكية لمعرفة تأثيرها في الاقتصاد العالمي ونمو الطلب على النفط.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 77.47 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 76.43 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول ارتفاع عقب انخفاضات سابقة، وأن السلة خسرت نحو خمسة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 82.59 دولار للبرميل.

المفوضية الأوروبية توافق على صرف ألمانيا مساعدات لـ «آر دبليو إي» للتخلي عن الفحم الاقتصادية

أعلنت المفوضية الأوروبية في بروكسل أمس الموافقة على صرف ألمانيا مساعدات حكومية بقيمة 2.6 مليار يورو لمجموعة «آر دبليو إي» للطاقة للتخلي عن الفحم.

وقالت المفوضية: إن «المساعدات ستعوض آر دبليو إي عن الإغلاق المبكر لمحطاتها التي تعمل بالفحم البني في منطقة حوض التعدين على نهر الراين».

يذكر أن قانون التخلي عن الفحم في ألمانيا ينص على التوقف عن توليد الكهرباء من الفحم بدءا من 2038، وكانت أحزاب الائتلاف الحاكم (حزب المستشار أولاف شولتس الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر والحزب الديمقراطي الحر) اتفقت على تبكير التخلي عن الفحم «في الحالة المثالية» من 2038 إلى 2030.

كانت ألمانيا أخطرت المفوضية في عام 2021 بأنها ستدفع تعويضات إجمالية بقيمة 4.35 مليار يورو لشركتين مشغلتين لمحطات طاقة تعمل بالفحم، بواقع 2.6 مليار يورو لمحطات مجموعة «آر دبليو إي» في منطقة راينلاند و1.75 مليار يورو لمحطات شركة ليج في منطقة لوساتيا.

وخلصت المفوضية الأوروبية إلى نتيجة مفادها أنه رغم أن مبلغ التعويض المخصص لمصلحة «آر دبليو إي» يمثل مساعدة حكومية، فإنه ضروري حتى يمكن للمجموعة إنهاء عمل محطاتها التي تعمل بالفحم البني، بحسب «الألمانية».

وذكرت المفوضية أن قيمة صافي الأرباح التي ستخسرها المجموعة جراء إغلاق هذه المحطات تفوق قيمة التعويض المصروف لها.

إلى ذلك، أعرب المستشار الألماني أولاف شولتس عن تفاؤله حيال قرب إتمام المفاوضات الرامية لسد العجز البالغ قيمته 17 مليار يورو في موازنة 2024. وخلال مؤتمر صحافي مع رئيس الوزراء الهولندي مارك روته، اعترف شولتس في برلين أمس بأن المهمة كبيرة «لكننا مضينا قدما إلى الحد الذي يمكن للمرء فيه أن يكون متفائلا للغاية بأننا سننجز الأمر وسنعلن لكم النتيجة قريبا».

وتكافح أحزاب الائتلاف الحاكم من أجل التوصل إلى كيفية يمكن بها سد عجز مالي بقيمة 17 مليار يورو في موازنة 2024، وكذلك توفير استثمارات بمليارات اليورو في حماية المناخ وتحديث الاقتصاد في الأعوام التالية.

ونجم العجز جراء حكم المحكمة الدستورية الاتحادية التي قضت بعدم دستورية إعادة تخصيص أموال لمكافحة جائحة كورونا لمصلحة مكافحة المناخ في ميزانية عام 2021.

الشركات الصينية تتراجع عن شراء النفط الفنزويلي مع انكماش تخفيضات الأسعار الاقتصادية

رفضت شركات التكرير الصينية عروض بيع النفط الفنزويلي بعد ارتفاع أسعاره في أعقاب رفع العقوبات الأمريكية على صناعة النفط الفنزويلية، وإلغاء التخفيضات التي كانت تقدمها فنزويلا على أسعار نفطها في السوق الدولية.

ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء عن متعاملين في سوق النفط الفنزويلي أن فنزويلا تعرض نفطها القياسي ميري حاليا بخصم يتراوح بين 6 و9 دولارات للبرميل على سعر خام برنت القياسي للنفط العالمي، لكن الشركات الصينية لم تشتر أي شحنة من الخام المعروض.

ومنذ شهرين كانت فنزويلا تعرض هذا الخام الذي يحظى بشعبية واسعة بين شركات التكرير الصينية المستقلة بخصم يصل إلى 20 دولارا للبرميل.

في الوقت نفسه ظهرت الهند مشترية رئيسة للنفط الفنزويلي، حيث اشترت الشركات الهندية النفط الفنزوويلي بخصم بلغ 8 دولارات للبرميل عن سعر خام برنت القياسي.

وتمثل زيادة المنافسة على شراء النفط في السوق الآسيوية ضربة قوية لشركات التكرير المستقلة الصغيرة في الصين.

وفي حين يمثل النفط الفنزويلي أقل من 2 في المائة من إجمالي واردات النفط الخام في الصين خلال أول 10 أشهر من العام الحالي بحسب بيانات شركة كبلر للبيانات الاقتصادية، فإنه أكثر أهمية بالنسبة للشركات المستقلة الصغيرة، التي تمثل حوالي ربع إجمالي الطاقة التشغيلية لقطاع التكرير في الصين.

اختراع بطارية شمسية تعمل في مختلف الظروف الجوية الاقتصادية

طور الباحثون في روسيا بطارية شمسية محمولة، باستخدام مواد مبتكرة، تعمل في مختلف الظروف الجوية، وتساعد على توفير كميات كبيرة من الطاقة لمراكز الاتصالات والمنشآت النائية.

ويتميز المشروع بكفاءة عالية في ظروف الإضاءة المنخفضة، وهي الآن جاهزة للإنتاج الصناعي الواسع النطاق، أفادت بذلك الخدمة الصحافية في الجامعة التكنولوجية الروسية للبحوث العلمية (معهد التكنولوجيات الإنشائية سابقا).

وقال دانيلا سارانين رئيس مختبر الطاقة الشمسية المستقبلية في الجامعة: «لقد أجرينا اختبارات واسعة النطاق للبطارية الشمسية في ظروف الطقس الغائم والإضاءة القاتمة، وأكدت الاختبارات زيادة في قوة توليد وحداتنا الضوئية، مقارنة بنظيراتها المصنوعة من السيليكون. وفي ظل الظروف الشمسية المثالية تم تحقيق معدل كفاءة يزيد على 25 في المائة، وبلغ هذا المعدل ما يزيد على من 15 في المائة في الظروف الطبيعية».

وأوضح أن نظام توليد الطاقة الشمسية الذي طوره سارانين وزملاؤه عبارة عن مجموعة من وحدات البيروفسكايت الضوئية بمقياس 100 × 100 ملم، التي تم ترسيبها على ركائز زجاجية باستخدام تكنولوجيا ترسيب السائل ومعالجته باستخدام الليزر. وضع العلماء هذه الوحدات الضوئية على منسوجات مرنة، ما يسهل حملها ويسمح بتوزيع مكونات مولد الكهرباء الشمسي عند تركيبه على أسطح مختلفة، وفق ما ذكر موقع «روسيا اليوم».

وجاء في تقرير نشرته الخدمة الصحافية، أن الباحثين قاموا بتطوير أول نموذج صناعي لهذا النظام، وهو جاهز تماما للإنتاج على دفعات، وذلك بالتعاون مع إحدى الشركات الروسية الرائدة في مجال التكنولوجيات الإنشائية. وإضافة إلى توسيع نطاق التكنولوجيا، استخدمت عند تطوير النموذج الأولي أساليب جديدة لمعالجة المنشطات بواسطة مواد شبيهة بالغرافين وسلائف تحتوي على الكلور، ما يجعل من الممكن التحكم في بعض العيوب الناشئة وبنية هياكل الأغشية الرقيقة.

وبحسب مطوري البطاريات الشمسية، تم تكييف المنتج الجديد لاستخدامه في توفير الطاقة المستقلة لمراكز الاتصالات والمنشآت البعيدة في المناطق النائية في أقصى شمال روسيا. وتجرى البحوث أيضا في مجال استخدام البطاريات الشمسية الجديدة لتشغيل الأقمار الاصطناعية الصغيرة الحجم في مدارات الأرض المنخفضة.

وإضافة إلى ذلك، يقوم العلماء بتطوير ركائز جديدة من شأنها التقليل من تكاليف الإنتاج وجعل الألواح الشمسية متاحة لعدد مهما كان كبيرا للجهات المستهلكة.

المديفر: الاستثمارات في التعدين عالمياً غير كافية للتحول إلى الطاقة المتجددة

الرياض: آيات نور

الشرق الأوسط

كشف نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون التعدين، المهندس خالد المديفر، لـ«الشرق الأوسط»، أن قطاع التعدين يحتاج إلى استثمارات كبيرة جداً لتمكين التحول إلى الطاقة المتجددة وبلوغ الحياد الصفري للكربون، مشيراً إلى أن «هذه الاستثمارات ليست موجودة حالياً وغير كافية».

كلام المديفر جاء خلال مؤتمر صحافي خُصص لاستعراض تفاصيل برنامج مؤتمر التعدين الدولي بنسخته الثالثة، الذي ستستضيفه المملكة بين 9 و11 يناير (كانون الثاني) 2024 من تنظيم وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

ويرى المديفر أن هذا المؤتمر بات المنصة واللقاء الأهم في قطاع التعدين والمعادن عالمياً، شارحاً في تصريحه أن 95 دولة ستشارك في الاجتماع الوزاري الذي سيواكب المؤتمر، بالإضافة إلى 30 منظمة دولية، و20 اتحاداً تجارياً لإنتاج المعادن، وأكثر من 30 منظمة غير ربحية دولية مهتمة باستدامة وبيئة المجتمعات المحلية القريبة من المناجم. إضافةً إلى وجود 8 من أكبر 10 رؤساء شركات عالمية، وموردي التقنيات الحديثة لإنتاج المعادن الخضراء والمستقبلية.

ولفت المديفر إلى أن المؤتمر سيستضيف للمرة الأولى، الاجتماع الدولي لهيئات المساحة الجيولوجية لمناقشة أبرز القضايا لتطوير القدرات والإمكانات لهذه الهيئات لمواجهة الطلب المتنامي على المعادن عالمياً، وللمرة الثانية الاجتماع التشاوري العاشر للوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية. وسوف يشهد خلال يومي 10 و11 يناير، عقد أكثر من 75 جلسة يشارك فيها أكثر من 250 متحدثاً.

وأضاف المديفر أن استخراج المعادن سيكون من الدول الحديثة في التعدين، في أفريقيا وشرق ووسط وغرب آسيا. موضحاً أن هذه الدول تحتاج إلى بنى تحتية كبيرة واستثمارات ضخمة، وكذلك إلى زيادة إمكانات التدريب والتأهيل فيها، و«هي إحدى أهم المبادرات التي يرتكز عليها الاجتماع الوزاري، في كيفية توفير الاستثمارات في المعادن الاستراتيجية والحرجة، إضافةً إلى تدريب وتأهيل الموارد البشرية، وبناء مراكز التميز للأبحاث داخلها».

ولفت المديفر إلى أن السعودية تنهض بدور مهم ومحوري لمواجهة التحديات المتعلقة باحتياجات المعادن في المستقبل بالمملكة، انطلاقاً من ريادتها التاريخية في مدّ العالم بالطاقة، مؤكداً أنها تتشكل لديها الآن ريادة تاريخية إقليمية في مجال استكشاف وإنتاج المعادن ومعالجتها وتسخيرها لتحقيق مستهدفات المملكة والعالم في بلوغ الحياد الصفري الكربوني، ولديها من المقومات ما يؤهلها للنهوض بهذا الدور الذي يصبّ في صالح العالم أجمع.

وتابع: «نحن على يقين أننا لن نستطيع بمفردنا أن نوفر للعالم المعادن اللازمة لتحول الطاقة وتحقيق التنمية الناتجة عن هذا التحول، بل نؤمن بأنه يتعين علينا جميعاً العمل معاً من أجل ذلك، وأن تتعاون الدول المنتجة والمستهلكة للمعادن في إيجاد حلول مشتركة للتحديات الكبرى المتمثلة في جذب الاستثمارات وتطوير البنية الأساسية وإنتاج المعادن ومعالجتها وتوريدها».

وذكّر بأن المملكة تملك موقعاً استراتيجياً يربط بين الشرق والغرب ويعزز من قدرتها على أن تصبح مستقراً إقليمياً وعالمياً لمعالجة المعادن، لا سيما الخضراء، إذ أصبحت مدينة نيوم موطن أكبر مشروع في العالم للهيدروجين الأخضر الذي يدخل في إنتاج المعادن الخضراء، إضافةً إلى توفر بنية تحتية متطورة وشبكة طرق وموانئ بحرية وخدمات لوجيستية متقدمة.

من جانبه، قال المشرف العام على مؤتمر التعدين الدولي، علي المطيري، خلال حديثه لـ«الشرق الأوسط»: «سنستمر في تحويل المؤتمر من مجرد حدث يقام مرة في العام إلى منصة تعمل طوال العام».

وستشهد النسخة الثالثة توقيع الكثير من مذكرات التفاهم والاتفاقيات بعدما كانت النسخة الأولى قد شهدت 5 اتفاقيات، والثانية 60 مذكرة على رأسها الإعلان عن شركة «منارة»، وهي عبارة عن شراكة بين «صندوق الاستثمارات العامة» وشركة «معادن»، وتقود الآن الاستثمار السعودي في الخارج في صناعة المعادن.

غوتيريش يحض على البحث عن حلول وسيطة لقضايا المناخ في «كوب 28»

دبي: مساعد الزياني وأحمد الغمراوي

الشرق الأوسط

ينتظر أن يسدل الستار يوم الثلاثاء على مؤتمر الأطراف للتغير المناخي (كوب 28) المنعقد في دبي، في وقت لا تزال التوافقات على المسودة الأخيرة مع تأكيدات بأن المجالات التي تحتاج إلى التفاوض ضاقت بشكل كبير.

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن الوقت حان للمضي قدماً في التفاوض بحسن نية والارتقاء إلى مستوى التحدي الذي حددته رئاسة مؤتمر الأطراف «كوب 28»، مشيراً إلى أنه «علينا أن نحقق أقصى قدر من الطموح ومن المرونة في التعامل مع تحديات تغير المناخ»، داعياً جميع الأطراف لضمان أقصى قدر من الطموح بشأن الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحقيق العدالة المناخية. وقال إنه يجب على المفاوضين تجاوز الخطوط الحمراء وتكتيكات التعطيل.

وأوضح أن «كوب 28» يمكن أن يظهر أن التعددية تظل أفضل أمل في مواجهة التحديات العالمية.
من جهته، قال الأمين العام التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية سايمون ستيل، في مؤتمر خاص بآخر المستجدات حول المفاوضات الجارية في «كوب 28»: «لدى المفاوضين هنا فرصة خلال الساعات الـ24 المقبلة لبدء فصل جديد»، لافتاً إلى أن أعلى طموح مناخي يعني المزيد من الوظائف، واقتصادات أقوى، ونمواً اقتصادياً أقوى، وتلوثاً أقل، وصحة أفضل.

وأضاف: «أمن 8 مليارات شخص هو الذي على المحك، والعلم هو العمود الفقري لاتفاقية باريس، خاصة عندما يتعلق بأهداف درجة الحرارة العالمية والحد الأقصى للكوكب، وهو 1.5 درجة».

وأشار إلى أن «المزيد من المرونة يسهم في حماية الناس في كل بلد من تداعيات تغير المناخ التي على أبوابنا جميعاً»، مشيراً إلى «طاقة آمنة وبأسعار معقولة وآمنة للجميع، من خلال ثورة الطاقة المتجددة التي لا تترك أي بلد أو مجتمع وراءها»، ومؤكداً أهمية التمويل باعتباره الأساس لتوسيع نطاق العمل المناخي على جميع الجبهات.

وعدّ أنه خلال وقت قصير ستُطرح مسودة جديدة لاتفاق «كوب 28»، سيناقشها المشاركون خلال المفاوضات النهائية، لافتاً إلى أن المجالات التي تحتاج إلى التفاوض ضاقت بشكل كبير.

وأوضح: «نحن الآن هنا لمناقشة مسألتين: الأولى حول مدى طموحنا بشأن التخفيف. والثانية، هل نحن على استعداد لدعم هذا التحول بالوسائل المناسبة؟»، مؤكداً أن أعلى مستويات الطموح ممكنة لكلتيهما، ومشيراً في الوقت نفسه إلى أن التقليص من إحداهما، «يقلل من قدرتنا على الحصول على أي منهما».

وحض المفاوضين على رفض التدرج، لافتاً إلى أن كل خطوة تخفض أعلى الطموح ستكلف ملايين لا حصر لها من الأرواح في كل بلد الآن وليست في الدورات الاقتصادية والسياسية المقبلة التي سيتعامل معها قادة المستقبل.

وأكد على الحفاظ على مكانة كل طرف واحترامه، لافتاً إلى أن الشمول والتمثيل والشفافية تعد من المبادئ الأساسية لهذه العملية.

وأشار إلى أن كافة الأنظار تتجه إلى الجائزة، لافتاً إلى أن أعلى النتائج الطموحة يجب أن تظل في المقدمة وفي المركز، عادّاً أن فوز طرف وخسارة آخر تعني خسارة وفشل الجميع.

ودعا ستيل إلى إزالة «المعوقات التكتيكية» للتوصل إلى اتفاق للتعامل مع مشكلة تغير المناخ في قمة «كوب 28»، وقال إنه «تم تضييق بعض الفجوات».

وتواصل وفود نحو 200 دولة المفاوضات المكثفة للتوصل إلى اتفاق؛ إذ تم إلغاء العديد من الفعاليات العامة المعلن عنها في اللحظة الأخيرة، الاثنين، في حين لا يزال الجميع ينتظر صدور مسودة جديدة للنص الختامي.

وبعد صدور النص الجديد، ستبدأ جلسات مكثّفة من المفاوضات يصل خلالها المندوبون والمراقبون الليل بالنهار. وخلال 28 عاماً، نادراً ما انتهت مؤتمرات المناخ في الوقت المحدد، إلا أنّ رئيس «كوب 28» الإماراتي سلطان الجابر وعد باتفاق «تاريخي» في 12 ديسمبر (كانون الأول) الذي يصادف الذكرى السنوية لإعلان اتفاق باريس الذي يؤكد أنه يهتدي به.

وقال الجابر يوم الأحد الماضي: «على الجميع أن يتحلوا بالمرونة»، مضيفاً: «علينا أن نمضي قدماً بوتيرة أسرع بكثير»، وقال: «هناك قضيتان رئيسيتان لا تزالان قيد المناقشة: مدى استعداد الدول الطموحة للتصدي لتغير المناخ، وحجم التمويل والدعم الذي ستقدمه لدعم هذا الهدف».

ومن المتوقع أن تصدر رئاسة «كوب 28» مسودة جديدة لنص اتفاق نهائي من المأمول أن يخرج عن هذه القمة.

جناح جامعة الدول العربية

إلى ذلك، أطلق جناح جامعة الدول العربية المشارك للمرة الأولى في فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (كوب 28)، ثلاث مبادرات مناخية جديدة هي: الاقتصاد الدائري، والحلول المبنية على الطبيعة، والتنوع البيولوجي، بحسب الدكتور محمود فتح الله وزير مفوض رئيس جناح جامعة الدول العربية في «كوب 28».

وقال فتح الله في تصريح لوكالة أنباء الإمارات (وام): «إن التصحر والجفاف والأمن الغذائي من أبرز التحديات الناجمة عن التغير المناخي في المنطقة العربية».

وحول مستقبل التعاون العربي المناخي، أشار فتح الله إلى أن الاجتماع القادم لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، المقرر في أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، سيبحث قضايا المشاركة في مؤتمر الأطراف الـ16 الخاص بمكافحة التصحر،

والذي سيعقد في العاصمة السعودية الرياض ديسمبر 2024.

وتعاني الدول العربية من ظاهرة التصحر؛ إذ بلغ مجموع المساحات المتصحرة نحو 9 ملايين كم، تمثل نحو 68 في المائة من مساحة هذه الدول، وتتركز معظم هذه المساحة في منطقة المغرب العربي بنسبة 53.4 في المائة، وتقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بنحو 3.6 مليون كيلومتر، وفق بيانات التقرير الاقتصادي العربي 2022.

وأضاف رئيس جناح جامعة الدول العربية في «كوب 28»، أن الدول العربية ستعقد اجتماعات تحضيرية في العاصمة السعودية الرياض قريباً، تمهيداً للمشاركة في اجتماع جمعية الأمم المتحدة للبيئة في كينيا أواخر فبراير (شباط) 2024.

وأفاد بأن المنظمات العربية المتخصصة هي الذراع الفنية لجامعة الدول العربية لإعداد دراسات وتقارير بشأن التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي، مشيراً إلى أن المنظمة العربية المعنية بالتنمية الزراعية تعمل على تأهيل الخبراء العرب للتعامل مع هذه القضايا.

أمين عام «أوبك» يحذر من ارتفاعات في أسعار جميع السلع

الشرق الأوسط

حذر الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، هيثم الغيص، من ارتفاعات في الأسعار قد تشهدها السلع الأولية والمنتجات الأخرى خلال الفترة المقبلة، كنتيجة لتراجع الاستثمارات في قطاع النفط والغاز، الذي يدخل كمادة أساسية وخام ومشتقاته في معظم السلع والمنتجات.

وأوضح الغيص، خلال مؤتمر الطاقة العربي، المنعقد في الدوحة، أنه تحول جزء من رؤوس الأموال للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، وتراجع حجم الاستثمارات في الوقود الأحفوري على مدار السنوات الماضية، بسبب تداعيات «كوفيد19-»، ومحاربة الوقود الأحفوري، «سبب خللاً كبيراً قد لا يظهر (تأثيره) الآن...»، مؤكداً أن العالم بحاجة لاستثمارات تصل إلى 14 تريليون دولار حتى عام 2045 في قطاع النفط والغاز.

وأكد الأمين العام في كلمته بالجلسة الأولى بالمؤتمر تحت عنوان «التطورات الدولية في أسواق الطاقة وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي»، أن «الدول الأعضاء في منظمة (أوبك) تتبنى الطاقة المتجددة... لكن وحدها لا تكفي...»، مؤكداً على مصطلح «تحولات الطاقة وليس تحول الطاقة؛ لأنه ليست هناك طريقة واحدة مناسبة للجميع...».

وأشار هنا إلى أن العالم شهد تحولاً من الخشب إلى الفحم، ثم من الفحم إلى النفط... «نحن دائماً في تحول للطاقة... من دون إملاءات أو شروط من أحد... أو وضع مقاييس من دول على دول أخرى».

ومع توقعات ببلوغ حجم سكان العالم 9.5 مليار نسمة خلال العقد القادم، أعطى الغيص مثالاً للحضور لتوضيح حجم التحديات التي تواجه قطاع الطاقة العالمي، قائلاً: «يعيش في مدينة لندن نحو 9-10 ملايين مواطن... ووسط توقعات بنزوح نحو 500 ألف نسمة من مناطق نائية إلى مدن جديدة حول العالم... فإننا بحلول 2030... سنحتاج إلى 50 مدينة مثل مدينة لندن».

ولفت الانتباه إلى «بعض الوكالات»، في إشارة إلى وكالة الطاقة العالمية، التي حسبت مستويات غاز الميثان لإحدى الدول وأكدت على ارتفاع منسوب هذا الغاز السام، وبعد التحقق من هذه البيانات، اتضح أنها تقل بنسبة 70 في المائة عن المستويات التي أعلنتها هذه الوكالة.

من جانبه، أكد وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري سعد بن شريده الكعبي، أن الوقود الأحفوري يدخل في معظم احتياجاتنا اليومية، مثل الملابس والأساس والمكياج... سواء كمادة خام أو مشتقاته أو عبر النقل.

وأوضح الكعبي خلال الجلسة الأولى بمؤتمر الطاقة العربي، أنه في حال تم تقليل الاعتماد على النفط والغاز من دون وجود

بدائل أخرى؛ «سيقوض ذلك من أمن الطاقة العالمي»، مشيراً إلى أن مصادر الطاقة المتجددة، متقطعة وغير مستدامة: «هناك دول لا توجد بها رياح مستمرة... والشمس يمكن أن تمدك بالنهار فقط وتحتاج إلى مصدر آخر ليلاً...».

وأشار إلى دور الدول المنتجة للنفط والغاز، الذي يتمثل في استمرار الإنتاج مع وجود طرق تحافظ على البيئة... مثل التقاط الكربون وحقنه تحت سطح الأرض، مشيراً إلى أن «لدينا مليار شخص حول العالم لا يتمتعون بالكهرباء».

تحمل النسخة الحالية لمؤتمر الطاقة العربي شعار «الطاقة والتعاون العربي»، ويشارك فيه عدد من الوزراء والمسؤولين في قطاع الطاقة العربي، ومن المقرر أن تناقش هذه النسخة جهود الدول العربية لمواجهة تحديات أمن الطاقة، ومصادر الطاقة في الدول العربية والعالم، والصناعات البترولية اللاحقة عربياً وعالمياً، وكيفية إدارة الطلب على الطاقة في الدول العربية.

«سيتي غروب»: «أوبك+» سيحتاج للحفاظ على خفض الإنتاج خلال 2024

اقتصاد الشرق

سيتعين على تحالف «أوبك+» المحافظة على خفض الإمدادات الذي أُقر في الآونة الأخيرة، على مدار العام المقبل، وذلك للحفاظ على توازن السوق العالمية، بحسب بنك «سيتي غروب».

أعلنت منظمة «أوبك» وحلفاؤها خفضاً إضافياً في الإمدادات بمقدار 900 ألف برميل يومياً في الربع الأول من العام المقبل، وتلك التدابير قد تُمدد عند الحاجة. وأشار البنك إلى أن هذا ما سيتعين على التحالف، المكوّن من 23 دولة وتقوده السعودية، فعله بالتحديد للإبقاء على الأسعار قرب مستوياتها الحالية.

قال ماكس لايتون، المدير العالمي لأبحاث السلع في «سيتي غروب»، لتلفزيون «بلومبرغ» اليوم الإثنين، إنه «يجب مواصلة تلك التخفيضات للمحافظة على توازن السوق خلال العام المقبل؛ إذ يمكن لهذه التخفيضات موازنة السوق، وإبقاء الأسعار ما بين 70 و80 دولاراً للبرميل، إذا توافرت العوامل المناسبة».

التجار الذين لم يتأثروا بعد بتعهدات تحالف الدول المنتجة للنفط، لا يزالون متشككين بشأن ما إذا كان خفض الإنتاج كافياً للسيطرة على الفائض المرتقب حدوثه في النصف الأول من العام المقبل. تراجعت أسعار النفط بنحو 10% منذ اجتماع التحالف في 30 نوفمبر، وقارب سعر النفط 75 دولاراً للبرميل في بورصة لندن الإثنين.

فائض ضخم في المعروض

مع ذلك، فإن نطاق سعر 70 إلى 80 دولاراً للبرميل ليس مرتفعاً بالقدر الكافي لأعضاء التحالف لتغطية الإنفاق الحكومي، فقد تحتاج السعودية إلى اقتراب السعر من 100 دولار للبرميل، بحسب «بلومبرغ إيكونوميكس».

لايتون، الذي خلف في الآونة الأخيرة المحلل المخضرم إد مورس في المنصب، قال إن الأسواق العالمية تواجه فائضاً بنحو مليون برميل يومياً خلال الفصل الثاني من العام المقبل، ونحو 600 ألف برميل يومياً خلال 2024 كلها.

وأضاف أنه رغم ذلك، فإن غالبية التحركات في أسعار النفط حدثت بالفعل، ويُرجح أن تحوم قرب 75 دولاراً للبرميل، مع طرح الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، حزمة كبيرة من الإجراءات لتحفيز اقتصادها.

إذا أعاد «أوبك+» كامل قدرته الإنتاجية الإضافية، قد تتدهور الأسعار بنحو 50%، بحسب لايتون. واختتم قوله إن هذا الخيار في غاية الصعوبة، لدرجة تجعل مواصلة التحالف خفض الإنتاج مرجحاً، مشيراً إلى أن «أوبك+» قادر على الحفاظ على استقرار السوق.

من هو الأب الروحي لمنظمة أوبك.. وما علاقة فنزويلا بتأسيسها؟

أحمد بدر

الطاقة

أسهمت فنزويلا في تأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، إذ أدى خوان بابلو بيريز ألفونسو دورًا مهمًا في تأسيس المنظمة الأقوى عالميًا الآن، بالتعاون مع الشيخ عبدالله الطريقي.

وقال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن بيريز ألفونسو كان أحد الشباب المتعلمين، الذين أسهموا في تأسيس أول حزب ديمقراطي في الحياة السياسية الفنزويلية، وتولى منصبًا في أول حكومة ديمقراطية بعد الانتخابات عام 1947.

وأوضح -في حلقة جديدة من برنامجه «أنسيّات الطاقة»، على منصة «إكس»، تحت عنوان «النفط بين العرب وأميركا اللاتينية»-، أن ألفونسو لم يكمل في الحياة السياسية، إذ سرعان ما حدث انقلاب جديد في فنزويلا أطاح بالحكومة عام 1948، ليُسحن، قبل إطلاق سراحه ونفيه إلى الولايات المتحدة.

وفي الولايات المتحدة، شهد ألفونسو بيريز قوة سكة حديد تكساس فأعجبه النظام وكيف قسّموا حصص الإنتاج، وكيف أن المنتج يُنتج بأقل من طاقته الإنتاجية، بجانب مراقبة هذا الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى رفع أسعار النفط وتقليل الهدر بوجه عام، وزيادة الكفاءة، لذلك درس وراقب، وخرج بفكرة أوبك.

كيف نشأت فكرة أوبك؟

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن فكرة أوبك قديمة جدًا، إذ إنها من أربعينيات القرن الماضي، لافتًا إلى أنه بعد سقوط الحكم العسكري في فنزويلا في عام 1958، وإجراء انتخابات جديدة جاءت برئيس هو «رومولو بيتانكور»، طلب الرئيس الجديد من بيريز ألفونسو أن يعود ليعمل وزيرًا للمناجم والهيدروكربون، وهو منصب يعني بالتعبير الحالي «وزيرًا للطاقة».

وأضاف: «عاد ألفونسو وزيرًا للطاقة، وفي هذا الوقت كان الطلاب الجدد الدارسون للطاقة قد عادوا من أميركا بعد تخرجهم، وهنا قالوا للوزير إن هناك شخصًا سعوديًا كان معهم يدرس، واسمه (عبدالله الطريقي)، وأصبحت هناك مراسلات بين ألفونسو والطريقي، قبل أن يلتقيا في هيوستن، ويتبادلا الآراء».

وأوضح الدكتور أنس الحجي، أن اللقاءات تكررت فيما بعد بين ألفونسو والطريقي، وتطورت لتصبح علاقات عائلية، وهو ما ترك أثرًا كبيرًا في الشيخ عبدالله الطريقي، الذي تأثر بأفكار ألفونسو بصورة كبيرة.

ولفت إلى أنهما عندما خططا لأوبك في ذلك الوقت، لم تكن المنظمة بالشكل المعروف خلال العقود الماضية، إذ إن خططهما كانت مختلفة تمامًا عما يحدث، فكان الأثر الفنزويلي واضحًا تمامًا.

وتابع: «تأسست أوبك خلال سبتمبر/أيلول 1960 في بغداد، من 5 دول برئاسة فنزويلا والمملكة العربية السعودية، وانضمت إليهما كل من إيران والعراق والكويت، والغريب هنا أن كل المباحثات التي سبقت ذلك كانت في القاهرة وتحت إشراف الحكومة المصرية، ولكن الخلافات العراقية المصرية أدت إلى ولادة المنظمة في بغداد وليس في القاهرة».

ولكن، وفق الحجي، كان من المفترض أن تولد المنظمة في القاهرة، ومن ضمن الأشياء الواضحة تمامًا هنا، أن إعلان تأسيس أوبك حصل في تكساس خلال شهر مايو/أيار 1960، وليس في سبتمبر/أيلول، أي قبل 4 أشهر من الإعلان الرسمي.

وأردف: «حدث ذلك عندما التقى ألفونسو بيريز وعبدالله الطريقي، وذهبا إلى مؤتمر في مدينه تايلور بتكساس للمنتجين المستقلين، الذين استقبلوهم استقبال الأبطال، الذي دل على الارتباط بين مصالح المنظمة ومصالح المنتجين المستقلين في الولايات المتحدة، وعدم وجود عداء منذ البداية».

الخلاف بين فنزويلا والدول العربية

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن فنزويلا لها أثر واضح في الدول العربية عبر تاريخ تأسيس منظمة أوبك، ولكن لاحقًا حدثت مشكلات عديدة، أثرت في العلاقات، أهمها في منتصف التسعينيات عندما جاء إلى الحكم نظام يميني، نادى بفتح الأسواق وحرية الاستثمار.

وأضاف: «فتح النظام الجديد الاقتصاد الفنزويلي أمام الاستثمارات الأجنبية، وزاد إنتاج البلاد النفطي بصورة كبيرة، في وقت كان الطلب على النفط لا يتحمل هذه الزيادات، وبعض الروايات -المنقولة عن الوزير عبدالله النعيمي- أن الفنزوليين رفضوا تمامًا التعاون مع دول المنظمة».

وتابع: «بالنظر إلى التفاصيل ومعرفة بعض الأشخاص شخصيًا ذكرني هذا بالأسلوب نفسه الذي اتبعوه في عامي 1947 و1948 عندما أرسلوا الوفد إلى دول الخليج وإيران، فكانوا يتعاملون بالأسلوب العنصري نفسه، فكلهم بيض يعتزون بأوروبيتهم، أي أن الموضوع ليس فقط زيادة إنتاج بقدر ما كان عنجهية في التعامل».

وأوضح الدكتور أنس الحجي، أن الرواية المنقولة عن الوزير النعيمي، أشارت إلى أن السعودية قررت زيادة الإنتاج -حينها- بصورة كبيرة، وأقنعت دول أوبك الأخرى بالزيادة، ووافقت فنزويلا بالطبع، ولكنها لم تدرك أن هذا سيؤدي إلى انهيار أسعار النفط، وبالطبع تعاظمت الفكرة والمشكلة، لأنها امتدت لأكثر من عامين.

وأرجع الحجي استمرار الأزمة إلى حدوث الأزمة المالية في آسيا في ذلك الوقت، ثم اعتدال فصل الشتاء في أوروبا وأميركا لعامين متتاليين، فكلما حاولت المملكة ودول المنظمة تخفيض الإنتاج لإنعاش السوق تأتي ضربة أخرى، فامتد التخفيض حتى نهاية الربع الأول، أو انخفاض الأسعار حتى نهاية الربع الأول من عام 1999.

شافيز ومادورو وأسعار النفط

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن فنزويلا واجهت شبح انهيار أسعار النفط، خاصة بعد مجيء فكرة انفتاح الاقتصاد، وهو أمر حدث في بعض الدول العربية، إذ تأتي الاستثمارات الخارجية من وجهه نظر تنموية بحتة.

وتابع: «في الانتخابات التي جرت في عام 1998، كان المرشح هوغو شافيز، ونجح في هذه الانتخابات نتيجة زيادة فجوة الدخل من جهة، وانهيار أسعار النفط من جهة أخرى، والحكومة الموجودة لم تكن لديها إمكانات للإنفاق، فجاء شافيز للحكم، وهذا أيضا ترابط آخر بين فنزويلا ودول الخليج فيما يتعلق بانهيار الأسعار في ذلك الوقت».

ولفت إلى أن الاقتصاد الفنزويلي تدهور لاحقًا بصورة كبيرة، بسبب سياسات شافيز ثم مادورو الذي جاء بعده، خاصة بعد أن فرض الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب عقوبات على فنزويلا، أثرت في الاقتصاد المنهار بالأساس.

أرامكو السعودية توفر إمدادات كاملة من النفط لعملائها في آسيا

الطاقة

طمأنت شركة أرامكو السعودية، أكبر مصدّر للنفط في العالم، عملاءها في آسيا على إمدادات النفط خلال يناير/كانون الثاني المقبل.

أخطرت عملاقة النفط السعودية ما لا يقلّ عن 3 مشترين من شمال آسيا بأنها ستورّد الكميات التعاقدية الكاملة للنفط الخام خلال الشهر المقبل.

يأتي ذلك بعد أن أعلنت السعودية التزامها بتخفيض الإنتاج طوعيًا بمقدار مليون برميل يوميًا خلال الربع الأول من العام المقبل (2024)، في إطار تعهدات عدد من دول أوبك+ بخفض 2.2 مليون برميل يوميًا لضبط الأسواق.

وتسمح العقود لمنتج النفط بضبط أحجام التحميل بنسبة تزيد، أو تقلّ عن، 5% لأسباب لوجستية، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

أسعار أرامكو السعودية

أعلنت أرامكو السعودية، قبل أيام، خفضًا في أسعار شحنات الخام العربي الخفيف إلى آسيا بمقدار 50 سنتًا أميركيًا، وذلك بعد تثبيته خلال ديسمبر/كانون الأول الجاري عن مستويات نوفمبر/تشرين الثاني الماضي نفسها، التي سجلت أعلى مستوى خلال العام الجاري (2023).

وحدّدت شركة أرامكو السعودية -في وثيقة التسعير التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة- أسعار شحنات الخام العربي الخفيف إلى آسيا في يناير/كانون الثاني، عند 3.5 دولارًا للبرميل فوق متوسط أسعار سلطنة عمان/دبي، مقارنة بـ4 دولارات فوق أسعار عمان/دبي خلال ديسمبر/كانون الأول الجاري.
وجاءت أسعار النفط الرسمية التي أعلنتها السعودية لشهر يناير/كانون الثاني إلى آسيا أعلى تكلفة بكثير من توقعات السوق.

وطلبت بعض المصافي في الصين، أكبر مشترٍ للنفط الخام السعودي، كميات أقلّ من العرض، حسبما ذكرت رويترز.
ومن المتوقع أن تستحوذ المصافي الصينية على نحو 40 مليون برميل للتحميل في يناير/كانون الثاني، انخفاضًا من نحو 46 مليون برميل في ديسمبر/كانون الأول.

أسعار النفط

يجرى تقييم أسعار النفط الخام الأخرى ذات الجودة المماثلة للخامات السعودية بأسعار أقلّ بكثير، إلّا أن شركات التكرير

في دول شمال آسيا الأخرى لم تطلب شحنات من مصادر أخرى.

وبلغ متوسط العلاوات الفورية لخام عمان المتوسط الكبريت وخام مربان الخفيف عالي الكبريت نحو 0.5 إلى 0.6 دولارًا للبرميل فوق أسعار دبي حتى الآن هذا الشهر، وهو أدنى مستوياتها في نحو 3 سنوات.

وقال أحد التجّار في شركة تكرير يابانية: «أعتقد أن الكثيرين فكروا في خفض أحجام الإمداد، لكن ليس من السهل علينا أن نفعل ذلك، نحن بحاجة إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع السعودية بسبب المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة»، حسبما ذكرت رويترز.

وكان عدد من الدول الأعضاء في تحالف أوبك+ بقيادة السعودية وروسيا قد أعلن بصورة منفردة خفضًا طوعيًا إضافيًا لإنتاج النفط بإجمالي 2.193 مليون برميل يوميًا، يُطبّق في الربع الأول من العام المقبل (2024).

وبموجب الخفض الطوعي من المقرر أن يبلغ إنتاج السعودية من النفط نحو 9 ملايين برميل يوميًا، حتى نهاية مارس/آذار 2024، وستُعاد كميات الخفض الإضافية هذه، تدريجيًا، وفقًا لظروف السوق.

ويُضاف الخفض الطوعي الجديد إلى الآخر البالغ 500 ألف برميل يوميًا، الذي سبق أن أعلنته المملكة في أبريل/نيسان 2023، والممتد حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024.

وتبيع أرامكو السعودية نحو 60% من شحنات الخام العربي الخفيف إلى عملائها في آسيا، الذين تتصدّرهم الصين -أكبر مستورد للنفط في العالم- واليابان وكوريا والهند، وفق المعلومات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

معالجة الغاز في السعودية.. 10 معامل تدعم إنتاج الطاقة منخفضة التكاليف والكربون

أحمد عمار

الطاقة

تشهد معامل معالجة الغاز في السعودية اهتمامًا كبيرًا، وسط توجّه المملكة نحو زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي لتلبية الطلب المتزايد على ذلك النوع من الوقود الأحفوري محليًا وعالميًا، بصفته الأقلّ تلوثًا.

وفي عام 2022، نجحت السعودية بتحقيق إنجاز ملموس في العديد من مشروعات الغاز، ومنها بدء التشغيل التجريبي لمشروعي ضغط الغاز في حقلي حرض والحوية، وكذلك مشروع توسعة معمل الغاز في الحوية.

وارتفعت قدرة معالجة الغاز في السعودية إلى 18 مليار قدم مكعبة يوميًا عام 2022، مقابل ملياري قدم مكعبة يوميًا عام 2000، وفق للمعلومات التي اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

وحققت المملكة العام الماضي أعلى معدل لإنتاج الغاز الطبيعي في يوم واحد، بواقع 11.3 مليار قدم مكعبة، وفقًا لبيانات شركة أرامكو السعودية.

ومنذ عام 1975، بدأت السعودية تطوير شبكة ضخمة من خطوط الأنابيب التي تقوم بربط المواقع الرئيسة لإنتاج الغاز ومعامل معالجته في جميع أنحاء المملكة، فهي تعدّ العمود الفقري للشبكة الصناعية في البلاد منذ إنشائها من 4 عقود.

وترصد وحدة أبحاث الطاقة، في السطور التالية، 10 معامل لمعالجة الغاز في السعودية وقدراتها الإنتاجية، اعتمادًا على بيانات شركة أرامكو.

معمل غاز البري

في عام 1977، بدأت السعودية تشغيل معمل البري للغاز، بطاقة إنتاجية تصل إلى 650 مليون قدم مكعبة يوميًا.

ويعتمد تشغيل معمل البري على كميات الغاز التي تُستخلص من حقول النفط البرية والبحرية في المنطقة الشمالية.

ونفّذت السعودية مجموعة من التوسعات لمعمل البري، لتنجح في رفع قدرة المعالجة إلى 1.35 مليار قدم مكعبة يوميًا من الغاز في الوقت الحالي.

معمل شدقم

افتُتِحَ معمل شدقم لمعالجة الغاز في السعودية خلال عام 1980، بطاقة إنتاجية 1.6 مليار قدم مكعبة يوميًا.

ونفّذت المملكة مشروعات توسعية لمعمل شدقم رفعت قدرة المعالجة به إلى 2.21 مليار قدم مكعبة يوميًا حاليًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وبناءً على قدرة المعالجة، ينتج معمل شدقم 1.5 مليار قدم مكعبة يوميًا من الغاز، و317 ألف برميل يوميًا من سوائل الغاز الطبيعي.

معمل العثمانية

في عام 1981، انضم معمل العثمانية إلى خريطة معامل معالجة الغاز في السعودية، بطاقة تصميمية تصل إلى 1.5 مليار قدم مكعبة يوميًا.

ونفّذت السعودية مشروع توسعة لمعمل العثمانية، ورفعت قدرته على معالجة الغاز إلى 2.26 مليار قدم مكعبة يوميًا، لينتج نحو 1.54 مليار قدم مكعبة يوميًا من الغاز الطبيعي، و308 آلاف برميل يوميًا من السوائل الغازية.

ومنذ عام 2021، يستخلص معمل العثمانية الإيثان والبروبان من أجل تحقيق قيمة مُضافة مرتفعة، وفق البيانات التي اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

وتؤكد أرامكو أن معمل العثمانية لمعالجة الغاز في السعودية يدعم هدف الشركة في أن تصبح موردًا موثوقًا للمواد الأولية للبتروكيمياويات.

معمل الحوية

تعمل السعودية على تطوير معمل الحوية للغاز، ليصبح واحدًا من أكبر مرافق معالجة الغاز عالميًا، بطاقة إنتاجية تصل إلى 3.6 مليار قدم مكعبة يوميًا.

ويقع معمل أرامكو لاستخلاص الغاز الطبيعي في الحوية جنوب الحسا وعلى بعد 5 كيلومترات من محطة غاز الحوية، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وبقدرة أولية تصل إلى 1.6 مليار قدم مكعبة يوميًا، بدأت السعودية تشغيل معمل غاز الحوية عام 2002، لترفع قدرته بعد ذلك في عام 2009 إلى 2.6 مليار قدم مكعبة يوميًا.

وتعمل المملكة في الوقت الراهن على توسيع معمل الحوية وزيادة قدرته على معالجة الغاز لإضافة نحو مليار قدم مكعبة يوميًا من الغاز، لتصل قدرته الإجمالية إلى 3.6 مليار قدم مكعبة يوميًا.

وتوضح بيانات أرامكو أن معمل الحوية يسهم في استخراج نحو 300 برميل يوميًا من سوائل الغاز الطبيعي من إجمالي

كميات تبلغ 4 مليارات قدم مكعبة يوميًا من الغاز الطبيعي.

وفضلًا عن أنه من أضخم مشروعات معالجة الغاز في السعودية، فإن معمل الحوية يضم واحدًا من أكبر مرافق التقاط ثاني أكسيد الكربون وضغطه في العالم، ويعمل منذ عام 2015.

وتلتقط هذه المنشأة نحو 800 طن متري من ثاني أكسيد الكربون سنويًا، تنقل عبر الأنابيب لتُحقَن في حقل نفط العثمانية، وتُستَعمَل في الاستخلاص المعزز للنفط.

معمل حرض

في عام 2003، انضم معمل غاز حرض إلى قائمة معامل معالجة الغاز في السعودية، ما ساعد في زيادة إمدادات البلاد من الغاز بنحو 1.5 مليار قدم مكعبة يوميًا.

ومع بداية عام 2013، رفعت السعودية قدرة معمل حرض إلى 1.833 مليار قدم مكعبة يوميًا، بحسب المعلومات التي اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

يشار إلى أن معمل غاز حرض أنتج في بداية تشغيله نحو 160 ألف برميل يوميًا من المكثفات، إذ يستفيد من حقول مكثفات الغاز الغنية القريبة منه، قبل أن ترتفع قدرته على إنتاج المكثفات إلى 230 ألف برميل يوميًا.

معمل الخرسانية

يعدّ معمل الخرسانية لمعالجة الغاز في السعودية أحد أكبر مورّدي الطاقة في المملكة، مع معالجته كلًا من الغاز غير المصاحب من حقل كران البحري، والغاز المصاحب من حقول النفط البرية.

ويقع معمل الخرسانية -الذي بدأ تشغيله أواخر العقد الأول من القرن الحالي- في شمال غرب مدينة الجبيل الصناعية، بقدرة معالجة تبلغ 2.8 مليار قدم مكعبة يوميًا من الغاز.

ومن هذه القدرة الإجمالية، يمدّ معمل الخرسانية نظام الغاز الرئيس بالمملكة بنحو 1.83 مليار قدم مكعبة يوميًا من الغاز الطبيعي، إلى جانب 320 ألف برميل يوميًا من سوائل الغاز.

معمل الشيبة

في عام 2015، بدأ معمل استخلاص سوائل الغاز الطبيعي بمنطقة الشيبة في الإنتاج، بقدرة معالجة تصل إلى 2.4 مليار قدم مكعبة يوميًا من الغاز المصاحب.

ويستخلص معمل الشيبة نحو 275 ألف برميل يوميًا من الإيثان، بالإضافة إلى سوائل الغاز الطبيعي، ما يساعد في تلبية الطلب المتزايد على المواد الأولية للبتروكيماويات.

يشار إلى أن حقل نفط الشيبة أحد أهم حقول النفط والغاز في السعودية، بقدرة إنتاجية مليون برميل يوميًا، وكان إنشاء المعمل بهدف تقليل الاعتماد على الوقود السائل في توليد الكهرباء واستبدال الغاز به.

معمل واسط

بدأ تشغيل معمل واسط للغاز عام 2015، الذي يعدّ أحد أكبر معامل معالجة الغاز في السعودية، ليصل إلى كامل طاقته التشغيلية عام 2016.

ويقوم معمل واسط بمعالجة الغاز غير المصاحب من حقلي غاز العربية والحصباة البحريين، بقدرة معالجة تصل إلى 2.5 مليار قدم مكعبة يوميًا.

وينتج المعمل نحو 1.75 مليار قدم مكعبة يوميًا من الغاز، و240 ألف برميل يوميًا من سوائل الغاز الطبيعي، من بينها الإيثان والبروبان والبيوتان والبنزين الطبيعي.

معمل شمال المملكة

تضم قائمة معامل معالجة الغاز في السعودية معمل شمال المملكة، الذي يعدّ أول مشروع غاز غير تقليدي في البلاد، ويعمل منذ عام 2018.

ويُنتج مشروع شمال المملكة أكثر من 200 مليون قدم مكعبة يوميًا من الغاز الطبيعي، تُستعمل في توليد الكهرباء منخفضة الكربون للمشروعات الصناعية المحلية.

ويقوم المشروع بالتخلص من حرق السوائل عالية القيمة، اعتمادًا على تقنيات الجيولوجيا والجيوفيزياء.

معمل الفاضلي

في شمال مدينة الجبيل الصناعية، يقع معمل الفاضلي للغاز -الذي بدأ بناؤه عام 2016، وشُغِّل بكامل طاقته عام 2021-، بقدرة معالجة تصل إلى 2.5 مليار قدم مكعبة يوميًا.

ويعدّ «الفاضلي» أول معامل معالجة الغاز في السعودية يقوم بمهمة معالجة الغاز غير المصاحب من الحقول البحرية.

كما يعدّ أول معمل تصممه السعودية لاستعمال تقنية معالجة غاز العادم لتحقيق كفاءة استخلاص الكبريت بنسبة 99.9%.

ويسهم المعمل في توفير نحو 1.57 مليار قدم مكعبة يوميًا إلى شبكة الغاز الرئيسة، كما يمدّ شركة الفاضلي لتوليد الكهرباء بنحو 470 مليون قدم مكعبة يوميًا، إذ يتميز بأنه أول معمل يستعمل الغاز ذات المحتوى الحراري المنخفض في تشغيل محطات الكهرباء.

شكراً